

الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع



إن الحرية الثقافية جزء حيوي من التنمية البشرية

ويقدّرهما، ويُفسح لها المجال. ونظراً إلى معاناتهم التمييز والتهميش عن الفُرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهم يطالبون أيضاً بالعدالة الاجتماعية. كذلك ثمة شيء جديد آخر اليوم هو تنامي الحركات التسلّطية، التي تهدد الحرية الثقافية. وفي عصر العولمة هذا، ظهرت نوعية جديدة من الدعاوى والمطالب السياسية صادرة عن أفراد وجماعات وبلدان، يشعرون جميعاً بأن ثقافتهم المحلية أخذت تُكسح إلى غير رجعة؛ في ما هم يريدون الاحتفاظ بتنوعهم في معمورة مَعولمة.

لماذا هذه الحركات اليوم؟ إنها ليست منعزلة، بل هي جزء من مسيرة تاريخية للتحوّل الاجتماعي، ومن الكفاحات في سبيل الحرية الثقافية، ومن الأفاق الجديدة في ازدهار الحريّات الإنسانية والديموقراطية. وتأخذ هذه الحركات شكلاً، وتستمدّ قوة دفعها، من انتشار الديمقراطية التي تُعطيها مجالاً سياسياً أوسع للاحتجاج؛ ومن تقدّم العولمة التي تخلق شبكات جديدة من التحالفات، وتطرح تحديات جديدة.

إن الحرية الثقافية جزء حيوي من التنمية البشرية؛ لأن تمكّن الإنسان من اختيار هويته - أي من يكون - دون خسارة احترام الآخرين أو التعرّض للاستبعاد من خيارات أخرى، شرط هام للعيش حياة كاملة. فالناس يريدون حرية ممارسة دينهم علانية، والتكلم بلغتهم، والاحتفال بتراثهم العرقي أو الديني؛ دون خوف من تهكم، أو عقاب، أو انتقاص لفرصهم المؤاتية. والناس يريدون حرية المشاركة في المجتمع، دون الاضطرار إلى التخلّي عن جذورهم الثقافية المختارة. إنها فكرة بسيطة، لكنّها مثار قلق عميق.

تجابه الدول تحدياً عاجلاً في الاستجابة لهذه المطالب. وإذا كان التعامل معها يتمّ بصورة جيدة، فإن الإعراف بالأفضل بالهويّات سيؤدي إلى تنوع أكبر في المجتمع يُعني حياة الناس؛ ولكن، هناك خطر كبير أيضاً.

فإذا تركت هذه الصراعات على الهوية الثقافية دون علاج، أو عُولجت على نحو سيئ، فإنها قد تتحوّل بسرعة إلى مصدر من أكبر مصادر عدم الاستقرار

كيف سيُلبّي الدستور العراقيّ الجديد مطالب الشّعبة والأكراد بتمثيل مُنصف؟ أي لغة وكم لغة من اللغات المحكيّة في أفغانستان يجب أن يعترف بها الدستور الجديد لغة رسمية للدولة؟ كيف ستعامل المحكمة الفدرالية الناجيرية مع حكم صادر بموجب الشريعة يقضي بمعاقة الرئي بالإعدام؟ هل سيوافق البرلمان الفرنسي على القانون المقترح لمنع غطاء الرأس والرموز الدّينية الأخرى في المدارس الرسمية؟ هل سيقاوم الهسبانيون في الولايات المتحدة الانصهار في المجري الرئيسي للثقافة الأميركية؟ هل سيُعقد اتفاق سلام لإنهاء القتال في ساحل العاج؟ هل سيستقبل رئيس بوليفيا بعد الاحتجاجات المتصاعدة للسكان الأصليين؟ هل ستنتهي يوماً محادثات السلام لإنهاء النزاع بين التاميل والسّنهاليين في سريلانكا؟ ليست هذه سوى بعض عناوين الأخبار الرئيسية خلال الأشهر القليلة الماضية؛ ولذا فإنّ تدبير أمور التنوع الثقافيّ هو من التحديات المركزية في زمننا المعاصر. إن خيارات كهذه للاعتراف بعرقيات وديانات ولغات وقيم مختلفة، والاتّساع لها - وهي خيارات طالما اعتُبرت تهديداً للوئام الاجتماعي ومصدراً للخلاف - أصبحت معلماً لا مهرب منه في الفضاء السياسي للقرن الواحد والعشرين. لقد جادل قادة ومنظرون سياسيون من جميع التوجّهات ضد الاعتراف الصريح بالهويّات الثقافية - العرقية والدينية واللغوية والسلالية. وكانت النتيجة في الغالب قمع الهويّات الثقافية، وأحياناً بوحشية، كجزء من سياسات الدولة - عبر الاضطهاد الديني والتطهير العرقي، وكذلك من خلال الاستبعاد اليومي والتمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الجديد اليوم هو بروز سياسات الهوية. فقد أخذ الناس - من السكان الأصليين في أميركا اللاتينية إلى الأقليات الدينية في جنوب آسيا، ومن الأقليات العرقية في البلقان وأفريقيا إلى المهاجرين في غرب أوروبا - يحشدون طاقاتهم من جديد حول مظالم قديمة، قائمة على أسس عرقية ودينية وعنصرية وثقافية؛ وعلى خلفيات مختلفة، وبأساليب متنوّعة، مُطالبين بأن يعترف المجتمع الأوسع بهويّاتهم،

ومن المرجح أن تتصاعد المواجهة بشأن الثقافة والهوية - لأن سهولة الاتصالات والسفر قلّصت العالم وغيّرت ساحة التعددية الثقافية؛ كما أدى انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان والشبكات الدولية إلى إعطاء الناس وسائل أكبر للاحتشاد حول قضية ما والإصرار على إجابة عنها؛ والحصول على تلك الإجابة.

خمسُ خرافاتٍ حُطّمت. فالسياسات التي تعترف بالهويات الثقافية وتشجّع ازدهار التنوع لا تؤدي إلى تشردّ أو نزاع أو تنمية سقيمة أو حكم استبدادي. فمثل هذه السياسات قابلة للحياة وضرورية في آن واحد، لأن قمع المجموعات المعرّفة ثقافياً هو الذي يمكن أن يؤدي إلى توترات في أحيان كثيرة.

يعرض هذا التقرير قضية احترام التنوع وبناء مجتمعات أكثر اندماجاً، بتبني سياسات تعترف دون موارد بالتباينات الثقافية - سياسات متعددة الثقافات. لكن لماذا قُيِّمت هويات ثقافية كثيرة، أو أُغفلت، طيلة هذا الزمن؟ من أسباب ذلك، أن أناساً كثيرين يعتقدون أن السماح بازدهار التنوع قد يكون مستحسباً نظرياً؛ لكنه عملياً قد يُضعف الدولة، ويؤدي إلى نزاعات، ويُعيق التنمية. ويعتقد المنادون بهذا الرأي أن أفضل سبيل نحو التعددية هو التماثل وفق معيار قوميّ واحد، الأمر الذي قد يُسفر عن قمع الهويات الثقافية. غير أن هذا التقرير يُورد حججاً على أن هذه الأفكار ليست فرضيات مسلماً بصحّتها، بل هي خرافات. في الواقع، يقدم التقرير حججاً على أن التعامل مع الموضوع بسياسة متعددة الثقافات ليس مستحسباً فقط، بل هو ضروري وقابل للاستمرار. ومن دون سياسة كهذه، يمكن أن تصبح المشكلات المتخيلة للتنوع نبوءات تتحوّل إلى حقيقة.

الخرافة الأولى: تتنافس هويات الناس العرقية مع ولائهم للدولة؛ إذاً، هناك صفة مقيضة بين الاعتراف بالتنوع وتوحيد الدولة.

ليس ذلك صحيحاً، إذ يستطيع الناس أن يمتلكوا، وهم يمتلكون بالفعل، هويات متعددة وتكاملية - العرق واللغة والدين والعنصر، فضلاً عن الجنسية. كما أن الهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية، إذ ليس ثمة حاجة حتمية إلى الاختيار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتباينات الثقافية.

ضمن الدول وفي ما بين الدول - وتُسبب نتيجة لذلك نزاعات تعود بالتنمية القهقري. فسياسات الهوية التي تستقطب الناس والمجموعات تخلق خطوط تقسيم فاصلة بين «نحن» و«هم»، وتزايّد الارتباب والكرهية، يُهدّد السلام والتنمية والحريات الإنسانية. في السنة الماضية وحدها، دمر العنف العرقي مئات المنازل والمساجد في كوسوفو وصربيا، وأسفرت هجمات إرهابية بالقنابل على قطارات في إسبانيا عن مقتل نحو 200 شخص. كما أودى العنف الطائفي بحياة آلاف المسلمين وهجر آلاف آخرين عن ديارهم في ولاية غوجارات وأماكن أخرى في الهند، البلد المعروف بدفاعه عن التعايش الثقافي. وأدت موجة من جرائم الكراهية ضد المهاجرين إلى نسف إيمان النرويجيين بالتزامهم الراسخ بالتسامح.

كذلك، قد تُسفر الصراعات بشأن الهوية عن سياسات قمعية ومُعادية للأجانب تُعيق التنمية البشرية. ويمكن لها أن تشجّع على التقهقر إلى مواقف محافظة ورفض التغيير، وإلى سدّ الباب أمام تدفق الأفكار وفي وجه الناس، الذين يجلبون معهم قيماً كونيةً حديثة ومعارف ومهارات تدفع عجلة التطور.

إن إدارة التنوع واحترام الهويات الثقافية لا يشكّلان تحدياً لدول قليلة «متعددة العرقيات» فقط، إذ ما من بلد واحد تقريباً متجانس كلياً. فبلدان العالم، البالغ عددها قرابة مئتين، تضم نحو 5000 مجموعة عرقية؛ فيما يشتمل ثلثا هذه البلدان على أقلية كبيرة واحدة على الأقل - أي على مجموعة عرقية أو دينية تشكّل ما لا يقل عن 10٪ من السكان. في الوقت ذاته، تسارعت وتيرة الهجرة الدولية، مخلفة أثراً مذهلة على بعض البلدان والمدن. فقد وُلد قرابة نصف سكان تورنتو خارج كندا، ويحتفظ عدد كبير من الأشخاص المولودين من أصول أجنبية بعلاقات مع بلدانهم الأصلية أوثق مما كان يفعل المهاجرون في القرن الماضي. وكل بلد - بشكل أو بآخر - هو اليوم مجتمع متعدد الثقافات يضم مجموعات عرقية، أو دينية، أو لغوية، لها أواصر مشتركة مع تراثها وثقافتها وقيمتها وأسلوبها في الحياة.

إن التنوع الثقافي موجود ليبقى وينمو، وعلى الدول أن تجد سبباً لتكوين وحدة وطنية في خضم هذا التنوع. فالعالم الذي يزداد اعتماداً بعضه على بعضه الآخر اقتصادياً، لا يستطيع أن يعمل بصورة صحيحة إلا إذا احترم الناس التنوع وبتوا الوحدة من خلال الروابط الإنسانية المشتركة. وفي عصر العولمة هذا، لم يعد من الممكن تجاهل مطالب الاعتراف الثقالي من قبل أي دولة أو من جانب المجتمع الدولي.

يعرض هذا التقرير قضية احترام

التنوع وبناء مجتمعات أكثر

اندماجاً، بتبني سياسات تعترف

دون موارد بالتباينات الثقافية

- سياسات متعددة الثقافات

من المهم بالنسبة إلى الأفراد أن يكون لديهم شعورٌ بالهوية والانتماء إلى مجموعة ذات قيمٍ مشتركة وروابطٍ ثقافيةٍ أخرى؛ لكن كل فردٍ يستطيع أن يتماهى مع مجموعاتٍ كثيرةٍ مختلفة. فلأفراد هويةٍ الجنسية (مثل كون الإنسان فرنسياً)، وهويةٍ الجنس (مثل كون الإنسان امرأة)، وهويةٍ العنصر (مثل كون الإنسان متحدرًا من غرب أفريقيا)، وهويةٍ اللغة (مثل طلاقة الإنسان بالتايلاندية والصينية والإنكليزية)، وهويةٍ السياسة (مثل كون الإنسان ذا آراءٍ يسارية)، وهويةٍ الدين (مثل كون الإنسان بوذيًا).

تتطوي الهوية أيضاً على عاملٍ اختيارٍ: ففي وسع الأفراد أن ينتقوا، من بين هذه الانتماءات، الأفضلية التي يودون إعطاؤها إلى انتماءٍ قبل انتماءٍ آخر في سياقاتٍ مختلفة. فقد يشجع الأميركيون من أصل مكسيكي فريق كرة القدم المكسيكي، لكنهم يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش الأميركي؛ كما اختار كثيرٌ من البيض في جنوب أفريقيا محاربة التفرقة العنصرية / الأبارتايد، بصفتهم مواطنين جنوب أفريقيين. ويُخبرنا علماء الاجتماع أن لدى الناس حدوداً للهوية تفصل «نحن» عن «هم»؛ لكن هذه الحدود تتغير وتبتهت معالمها، لكي تستوعب مجموعاتٍ أوسع من الناس.

كان «بناء الأمم» هدفاً بارزاً خلال القرن العشرين، وسعت معظم البلدان إلى إقامة دولٍ متجانسةٍ ثقافياً لها هويةً أحادية. وقد نجحت هذه المحاولات أحياناً، لكن بئس القمق والاضطهاد. وإذا كان تاريخ القرن العشرين يدلنا على شيءٍ واحد، فإنما يدلُّ على أن السعي إلى القضاء على المجموعات الثقافية، أو تمثي زوالها، يؤد صموداً عنيداً. في المقابل، أدَّى الاعتراف بالهويات الثقافية إلى حلِّ توتراتٍ لم تكن لها نهاية. إذاً، من الأفضل كثيراً، لأسبابٍ عمليةٍ وأخلاقيةٍ على حدٍ سواء، الاتساع للمجموعات الثقافية بدل محاولة القضاء عليها، أو التظاهر بأنها غير موجودة.

لا يتعيّن على البلدان أن تختار بين الوحدة الوطنية والتعددية الثقافية؛ إذ تُظهر الدراسات أن الاثنين تستطيعان التعايش معاً، وهما تتعايشان فعلاً في أحيان كثيرة. ففي بلجيكا، ردت غالبيةٌ ساحقة من المواطنين على سؤالٍ بالقول إنهم يشعرون بكونهم بلجيكيين وفلمنكيين، أو بأنهم بلجيكيون وفالون في الوقت ذاته. وفي إسبانيا، قال المواطنون بنسبةٍ مماثلة إنهم يشعرون بكونهم إسبانيين فضلاً عن أنهم من الكاتلان أو الباسك. عملت هذه البلدان وسواها جادةً للتلاؤم مع ثقافاتٍ متعددة، كما أجهدت نفسها لبناء الوحدة بزيادة احترام الهويات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة؛ محتفظةً في الوقت عينه بتماسكها. ولا يتوجب على المهاجرين أن يتكروا للالتزامهم بأسرهم في مواطنهم الأصلية عندما

يتمون ولاءاتٍ لبلدانهم الجديدة؛ وليس هناك أي أساسٍ من الصحة للمخاوف من أن المهاجرين لا «ينصهرون»، أو أن من شأنهم تشظية البلد. فالانصهار من دون رغبةٍ لم يعد نمطاً اندماجٍ ضرورياً أو صالحاً للاستمرار. ليست هناك صفةٌ مقايضةٍ بين التنوع ووحدة الدولة. فسياساتُ التعددية الثقافية هي أحد السبل إلى بناءٍ دولٍ متنوعةٍ وموحدة.

الخرافة الثانية. المجموعات العرقية تجنح إلى خوض نزاعاتٍ عنيفةٍ في ما بينها، نتيجة تضارب القيم؛ إذاً، هناك صفةٌ مقايضةٍ بين احترام التنوع والمحافظة على السلام.

لا، ليس هناك دليلٌ تجريبي على أن الاختلافات والتصادمات الثقافية حول القيم تشكلُ بعداً ذاتها سبباً لنزاعاتٍ عنيفة.

صحيحٌ أن نزاعاتٍ عنيفةٍ نشبت منذ نهاية الحرب الباردة على الأخص، لا بين الدول على الغالب، بل داخلها وبين مجموعاتٍ عرقية. أما بالنسبة إلى الأسباب، فهناك اتفاقٌ واسع، توصلت إليه أبحاثٌ حديثة العهد قام بها علماء متبحرون، على أن التباينات الثقافية ليست بعداً ذاتها العامل الحاسم. بل إن بعضهم يقول إن التعددية الثقافية تخففُ خطرَ النزاع، لأنها تزيد صعوبةً تعبئة المجموعة.

تقدّم الدراسات تفسيراتٍ عدّة لهذه الحروب: التفاوتات الاقتصادية بين المجموعات، فضلاً عن الصراعات على السلطة السياسية أو الأرض أو قيمٍ اقتصاديةٍ أخرى. ففي جزر فيجي، قام الفيجيون الأصليون بانقلابٍ ضد الحكومة التي يهيمن عليها ذوو الأصل الهندي، لأنهم خافوا من إمكانية مصادرة أراضيهم. في سريلانكا، استحوذت الأغلبية السنهالية على السلطة السياسية لكن الأقلية التاميلية كانت تحظى بفرصٍ أكبر للوصول إلى الموارد الاقتصادية؛ فأشعل هذا الأمر شرارةً نزاعٍ أهليٍ مستمرٍ منذ عقود. وفي بوروندي ورواندا - وخلال فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة - حرّم كلٌّ من الهوتيين والتوتسييين من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية.

هناك دورٌ للهوية الثقافية في هذه النزاعات - لا كمسببٍ بل كمحرّكٍ للتعبئة السياسية. فالقادة ينادون بهويةٍ واحدة، ويرموزها وتاريخ ظلماتها، بعبارة «استنفار الجند». ويمكن لغياب الاعتراف الثقالي أن يطلق العنان لتعبئةٍ عنيفة. فقد كانت الإجحافات المترسّخة في جنوب أفريقيا السبب الكامن لاضطرابات سويتو في عام 1976، لكن الشرارة انطلقت من محاولات فرض اللغة الأفريقانية على مدارس السود.

من المهم بالنسبة إلى الأفراد

أن يكون لديهم شعورٌ بالهوية

والانتماء إلى مجموعة ذات قيمٍ

مشتركة وروابطاً ثقافيةٍ أخرى؛

لكن كل فردٍ يستطيع أن يتماهى

مع مجموعاتٍ كثيرةٍ مختلفة

«صامي» في فنلندا الذي يتمتع باستقلال ذاتي وله برلمان يضم هيكلية ديمقراطية ويتبع أساليب ديمقراطية؛ لكنه جزء من الدولة الفنلندية.

لا حاجة لوجود صفة مقايضة بين احترام التباينات الثقافية وحقوق الإنسان، وبين التنمية؛ لكن عملية التنمية تتطلب مشاركة نشطة من الناس للكفاح من أجل حقوق الإنسان، والتحول في القيم.

الخرافة الرابعة. البلدان المتنوعة عرقياً أقل قدرة على النمو؛ ولذا، فهناك صفة مقايضة بين احترام التنوع وتشجيع التنمية.

لا، ليس ثمة دليل على وجود علاقة واضحة، حسنة أو سيئة، بين التنوع الثقافي والتنمية.

ومع ذلك، يجادل بعضهم بأن التعددية كانت عائقاً أمام التنمية. لكن في حين أنه من الصحيح، بما لا يمكن إنكاره، أن مجتمعات متنوعة كثيرة تعاني مستويات منخفضة في الدخل والتنمية البشرية، فليس هناك إثبات على أن ذلك مرتبط بالتنوع الثقافي. وتقول إحدى الدراسات إن التنوع كان مصدراً للأداء الاقتصادي المتعثر في أفريقيا، لكن ذلك ليس مرتبطاً بالتنوع نفسه؛ وإنما بعملية اتخاذ القرار السياسي التي تسير على هدى المصالح العرقية لا الوطنية. وكما توجد بلدان متعددة الأعراق أصابها الركود، هناك بلدان أخرى متعددة الأعراق حققت نجاحات مثيرة للإعجاب. فماليزيا؛ التي يتكوّن شعبها من الملاي ومجموعات أصلية أخرى بنسبة 62%، وذوي الأصل الصيني بنسبة 30%، والمتحدثين من أصل هندي بنسبة 8%؛ أصبحت عاشر دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي 1970 و 1990، وهي السنوات التي طبقت خلالها سياسات العمل الإيجابي. وتحتل موريشوس المرتبة 64 على دليل التنمية البشرية، وهي الأعلى بين دول أفريقيا جنوب الصحراء؛ علماً بأن شعبها متنوع، ذو أصول أفريقية وهندية وصينية وأوروبية - منهم 50% يعتنقون الهندوسية، و30% المسيحية، و17% الإسلام.

الخرافة الخامسة. من المرجح أن تحقق بعض الثقافات تقدماً أعظم من غيرها في مجال التنمية، وأن لدى بعض الثقافات قيماً ديمقراطية متأصلة في حين تفتقدها ثقافات أخرى؛ إذاً، فهناك صفة مقايضة بين الاتساع لثقافات معينة وبين دفع عجلة التنمية والديموقراطية.

مرة أخرى، كلا؛ ليس هناك دليل مستند إلى تحليل إحصائي أو دراسات تاريخية على وجود علاقة

وفي حين لا يشكّل تعايُش مجموعات متميزة ثقافياً بعد ذاته سبباً لنزاعات عنيفة، فمن الخطر السماح للإجحاف الاقتصادي والسياسي بالتعمق بين هذه المجموعات أو قمع التباينات الثقافية؛ لأن من السهل تعبئة المجموعات الثقافية للاحتجاج ضد هذه التفاوتات، على أساس أنها ضرب من الظلم. ليست هناك صفة مقايضة بين السلام واحترام التنوع؛ لكن من الضروري إدارة سياسات الهوية بحكمة، كي لا تقلب إلى عنف.

الخرافة الثالثة. تقتضي الحرية الثقافية الدفاع عن الأعراف التقليدية كي يمكن إجراء مقابضات بين الاعتراف بالتعددية الثقافية وسواها من أولويات التنمية البشرية، مثل التقدم في التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان

كلاً. إن جوهر الحرية الثقافية هو توسيع الخيارات الفردية وليس حفظ القيم والممارسات بوصفها غاية في حد ذاتها، مع ولاء أعمى للتقاليد. فالثقافة ليست مجموعة مجمدة من القيم والأعراف، بل تخلق من جديد وباستمرار؛ فيما يتساءل الناس عن قيمهم وممارساتهم، ويقيمونها، ويعيدون تعريفها تمثيلاً مع تغير الحقائق وتبادل الأفكار.

يجادل بعضهم بأن التعدد الثقافي هو سياسة حفظ الثقافات وحتى الأعراف التي تنتهك حقوق الإنسان، وأن الحركات الداعية إلى الاعتراف الثقافي لا تُدار ديموقراطياً. ولكن يجب عدم الخلط بين الحرية الثقافية أو احترام التعددية، وبين الدفاع عن التقاليد. فالحرية الثقافية هي مقدرّة الناس على العيش كما يفضلون وأن يكونوا من يشاؤون، مع الاحتفاظ بفسحة كافية للتفكير في خيارات أخرى.

ليست «الثقافة» و«التقاليد» و«الأصالة» صنوّ «الحرية الثقافية»؛ كما أنها ليست أسباباً مقبولة للسماح بممارسات تُنكر تساوي الأفراد في الفرص، وتنتهك حقوق الإنسان - كحرمان النساء من حقوق مساوية لحقوق الرجال في التعليم.

قد لا تمثل مجموعات المصالح التي يتزعمها قادة عيّنوا أنفسهم بأنفسهم آراء أعضائها على وجه عام؛ وليس من النادر أن تخضع مجموعات لهيمنة أناس لهم مصلحة في الإبقاء على الوضع كما هو، متذرعين بـ «التقاليد» ويستطيعون القيام بدور حُماة الفكر التقليدي، لتجميد ثقافات هذه المجموعات. وينبغي لأولئك الذين يطالبون بالانفتاح الثقافي أن يلتزموا كذلك بالمبادئ الديمقراطية، وبأهداف الحرية البشرية وحقوق الإنسان. من الأمثلة الجيدة، شعب

**الحرية الثقافية هي مقدرّة
الناس على العيش كما يفضلون
وأن يكونوا من يشاؤون**

عَرَضِيَّة بين الثقافة وبين التقدم الاقتصادي أو الديمقراطية.

إنَّ الجَبْرِيَّة الثقافية - وهي الفكرة القائلة إنَّ ثقافة المجموعة تفسِّر الأداء الاقتصادي وتقدِّم الديمقراطية - تتمتع، بوصفها عائقاً أو محرِّكاً، بجاذبية إيجابية كبيرة؛ لكن هذه النظريات ليست مدعومةً بالتحليل الاقتصادي القياسي، أو بالتاريخ. لقد وُضعت نظريات كثيرة عن الجَبْرِيَّة الثقافية، بدءاً بتفسير ماكس فيبر للأخلاقيات البروتستانتية كعامل أساسي في النمو الناجح للاقتصاديات الرأسمالية. ورغم كون هذه النظريات مقنعةً في تفسير الماضي، فقد ثبت فشلها مرّة تلو الأخرى في التكهّن بالمستقبل. فعندما كانت نظرية فيبر عن المناقبة البروتستانتية تُطرى بإسراف وإلحاح، كانت بلدان كاثوليكية (فرنسا وإيطاليا) تحقق نمواً أسرع من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيتين؛ ولذا وُسِّعت النظرية لتعني الأخلاقيات المسيحية أو الغربية. وعندما حققت اليابان وجمهورية كوريا وتايواند وبلدان أخرى في شرق آسيا معدلات نمو قياسية، صار لزاماً التحلّي عن فكرة أن القيم الكونفوشية تُعيق النمو.

يمكن لفهم التقاليد الثقافية أن يعطينا شروحاتاً لِنواح في السلوك البشري والحركيّة الاجتماعية تؤثر على نتائج التنمية، لكن هذه الشروح لا تقدّم نظرية مُفحمة عن الثقافة والتنمية. فمثلاً، عندما تفسّر نسب النمو الاقتصادي، يتبيّن أن السياسة الاقتصادية، والجغرافيا، وأعباء المرض عوامل ذات صلة قوية بالموضوع؛ وبالمقابل يُبّضح أن الثقافة لا أهمية لها في هذا السياق، أكان المجتمع هندوسياً أم إسلامياً.

ينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى الديمقراطية. فثمة موجة جديدة من الجَبْرِيَّة الثقافية بدأت تؤثر في مجرى بعض المناقشات السياسية وتعزو إخفاقات نشر الديمقراطية في العالم غير الغربي إلى خصائص ثقافية متجذّرة، مثل اللاتسامح و«القيم الاستبدادية». على المستوى العالمي الشامل، جادل بعض المنظرين بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد «تصادم الحضارات»، وأن مستقبل الدول الديمقراطية والمتسامحة مهدّد من قِبَل دول غير غربيّة ذات قيم أكثر شتدداً. لكن هناك أسباباً تدفعنا إلى التشكُّك في هذه النظرية؛ أحدها أن النظرية تُبالغ في تصوير الخلافات بين المجموعات الحضارية، وتتجاهل أوجه التشابه بينها.

علاوة على ذلك، فإن الغرب لا يحتكر الديمقراطية ولا التسامح؛ وليس هناك خط واحد

من التقسيم التاريخي بين غربٍ متسامحٍ ديمقراطيٍّ وشرقٍ متعسِّفٍ استبداديٍّ. لم يكن أفلاطون وأوغسطين أقلُّ سُلْطُوِيَّةً في تفكيرهم من كونفوشيوس وكوتيليا؛ ولم يكن هناك مدافعون عن الديمقراطية في أوروبا فحسب، بل في أماكن أخرى أيضاً. لنضرب مثلاً بـ [الإمبراطور] أكبر الذي بشر بالتسامح الديني في هند القرن السادس عشر؛ أو بالأمر شوتوكو، في يابان القرن السابع، واضع الدستور (كمبو) الذي أصرّ على أن «القرارات المتعلقة بالأمور الهامة يجب ألا يتخذها شخص واحد فقط، بل يجب أن يناقشها كثيرون». لقد كانت التوجّهات لاتخاذ القرارات تشاركياً بشأن القضايا الهامة، جزءاً أساسياً من تقاليد كثيرة في أفريقيا وسواها. وتُظهر النتائج الأحدث لمُسوحات «قيم العالم» أن الناس في البلدان الإسلامية لا يقلون تأييداً للقيم الديمقراطية عن شعوب البلدان غير الإسلامية.

والمشكلة الأساسية في تلك النظريات هي افتراضها بأن الثقافة متجمّدة إلى حد بعيد ولا تتغيّر، وهو ما يسمح بتقسيم العالم تقسيماً واضحاً إلى «حضارات» أو «ثقافات». ويتجاهل هذا الافتراض حقيقة أنه في حين قد تتسم قيم المجتمعات وتقاليدّها باستمرارية كبيرة، فإن الثقافات تتغيّر أيضاً وقلّما تكون متجانسة. لقد عرفت كلُّ المجتمعات تقريباً تحولات في القيم - مثلاً التحولات في القيم، خلال القرن الماضي، بشأن دور النساء والمساواة بين الجنسين. كذلك حدثت تغيّرات جذرية في الأعراف الاجتماعية في كلِّ مكان، من الكاثوليك في تشيلي إلى المسلمين في بنغلادش والبوديين في تايواند. ومثّل هذه التحولات والتوترات داخل المجتمعات تحرك السياسات وتحفز على التغيّر التاريخي، بحيث أصبحت كيفية تأثير علاقات القوة على هذه الديناميات تطفى على الأبحاث الأنثروبولوجية. ومن المفارقات أنه في حين تخلّى علماء الأنثروبولوجيا عن مفهوم الثقافة كظاهرة اجتماعية مقيّدة وثابتة، يتنامى اهتمام الاتجاه السياسي السائد بالعثور على قيم وخصائص جوهرية لـ «شعب وثقافته».

تستحقّ نظريات الجَبْرِيَّة الثقافية تقييماً انتقادياً، لأنها تنطوي على مضامين سياسية خطيرة؛ وقد تُعطي دفعا لسياسات وطنية متطرّفة تحقّر ثقافات «وضيعة» أو تقمّعها، بحجّة أنها تعترض طريق الوحدة الوطنية، والديمقراطية، والتنمية. ومن شأن هجمات كهذه على القيم الثقافية أن تستثير أذالك ردود فعل عنيفة، قد تلهب التوترات ضمن الأمم وفي ما بينها.

ثمة موجة جديدة من الجَبْرِيَّة الثقافية بدأت تؤثر

للخطر، وهي مشروع معلوماتٍ بحثية تشمل قضايا متعلقة بالاستبعاد الثقافي درست وضع الأقليات في العالم أجمع، أن نحو بليون شخص - أي ما نسبته نحو شخص واحد بين كل سبعة في أرجاء العالم - ينتمون إلى مجموعاتٍ معرضة لنوعٍ ما من صيغتي الاستبعاد، من النمط الحياتي أو من المشاركة، وهو ما لا تعرّض له مجموعاتٍ أخرى في الدولة.

بالتأكيد، تُغطّي إجراءات قمع الحرية الثقافية كلّ المجالات. ففي الطرف الأقصى، يأتي التطهير العرقي، ثم هناك القبول الرسمي على ممارسة الدين واللغة والجنسية. لكن الاستبعاد الثقافي يأتي في أحيانٍ أكثر لسبب بسيط هو عدم الاعتراف بثقافة الشعوب وتراثها، وقلة الاحترام لهما - أو نتيجة اعتبار بعض الثقافات وضيفة، أو بدائية، أو غير متحضرة. وقد ينعكس ذلك على سياسات الدولة: كما في التقييم الرسمي الذي لا يلحظ عيداً دينياً لإحدى الأقليات، وفي الكتب المدرسية التي تُغفل إنجازات زعماء الأقليات أو تقلل من شأنها، وفي دعم الأديبات والفنون الأخرى التي تُمجّد منجزات الثقافة المهيمنة.

كثيراً ما يتداخل الاستبعاد من طريقة العيش مع الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، عبر التمييز والإجحاف في التوظيف والإسكان والتعليم والتمثيل السياسي. ففي النيبال، تبلغ نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بين طبقات المهنيين أكثر من 17% بالمقارنة مع نحو 7% بالنسبة للتواريين والبراهمين. وفي صربيا مونتيناغرو، تبلغ نسبة أطفال غجر الروما الذين لم يذهبوا قط إلى المدرسة 30%. وكثيراً ما يُعرب أميركيون لاتينيون من أصولٍ أوروبية عن الاعتزاز بأنهم لا يُميزون بين ألوان البشر، ويُصرون على أن دولهم تفعل ذلك أيضاً؛ لكن مجموعات السكان الأصليين على امتداد القارة أقرت وأقل تمثيلاً في المجال السياسي من مجموعات السكان غير الأصليين. ففي المكسيك، مثلاً، يُقدّر أن 81% من السكان الأصليين يكسبون دخلاً دون خط الفقر، مقارنةً بـ 18% للشعب عامة.

غير أن الاستبعاد من طريقة العيش، والاستبعاد من المشاركة، لا يتداخلان دائماً. فالكثيرون المتحدرون من أصل صيني في جنوب شرق آسيا، مثلاً، مُهيمنون اقتصادياً إلا أنهم مستبعدون ثقافياً؛ إذ فُرِضت قيود على مدارس اللغة الصينية، ومُنعت النشر باللغة الصينية، وتعرّض ذوو الأصل الصيني لضغوط مجتمعية كي يتخذوا أسماءً محلية. لكن الاستبعاد من طريقة العيش يؤدي في أغلب الأحيان إلى الاستبعاد من فرص مؤاتية أخرى. ينطبق ذلك بشكل خاص على

تتطلب التنمية البشرية أموراً أكثر من الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق، والحرية السياسية؛ إذ ينبغي للدول أن تعترف بالهويات الثقافية للناس وتتسع لها، كما يجب أن يكون الناس أحراراً في التعبير عن هوياتهم دون التعرّض للتمييز ضدهم في المناحي الأخرى من حياتهم. باختصار: إن الحرية الثقافية حقٌّ من حقوق الإنسان، وعنصر هامٌّ في التنمية البشرية - وبالتالي، فهي جديرة برعاية الدولة واهتمامها.

التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس ليفعلوا - ويكونوا - ما يُثمنونه في حياتهم. وقد تركّزت تقارير التنمية البشرية السابقة على زيادة الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سبيل توسيع هذه الخيارات؛ واستكشفت السبل التي يمكن لسياسات النمو المتكافئة، وتوسيع الفرص الاجتماعية، وتعميق الديمقراطية، أن تعرّض تلك الخيارات لجميع الناس.

ثمة بُعد آخر للتنمية البشرية يصعب قياسه بل حتى تعريفه، لكنه بالغ الأهمية؛ وهو أن الحرية الثقافية ذات دور مركزي في تمكين الناس من العيش كما يرغبون. ويتعيّن أن يكون تقدّم الحرية الثقافية عنصراً مركزياً للتنمية البشرية؛ وهو ما يتطلّب المضي أبعد من الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما دامت هذه الفرص لا تضمن الحرية الثقافية.

فجوهر الحرية الثقافية هو إعطاء الناس حرية اختيار هوياتهم - وعيش الحياة التي يُقدّرونها حقّ قدرها - دون استبعادهم من خياراتٍ أخرى هامة لهم (مثل الخيارات المتعلقة بالتعليم والصحة والوظيفة). وتوجد عملياً صيغتان للاستبعاد الثقافي؛ أولاهما الاستبعاد من النمط الحياتي الذي يرفض الاعتراف والقبول بأسلوب حياة تريد مجموعة أن تختاره، والذي يُصبر على وجوب عيش الأفراد مثل الآخرين تماماً في المجتمع. من الأمثلة على ذلك، الاضطهاد الديني أو الإصرار على تخلي المهاجرين عن لغتهم وعاداتهم الثقافية. الصيغة الثانية، هي الاستبعاد من المشاركة عندما تعرّض الناس للتمييز ضدهم أو يُعانون إجحافاً في الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب هويتهم الثقافية.

إن كلتا هاتين الصيغتين من الاستبعاد منتشرتان على نطاق واسع، عبر كل قارة، وعلى جميع مستويات التنمية - في الأنظمة الديمقراطية، وفي الدول السلطوية. وتقدّر مجموعة بيانات الأقليات المعرضة

إن الحرية الثقافية حقٌّ من حقوق الإنسان، وعنصر هامٌّ في التنمية البشرية - وبالتالي، فهي جديرة برعاية الدولة واهتمامها

اللغة؛ إذ إن مجموعات كثيرة، وبخاصة الأقليات الكبيرة كالأكراد في تركيا والسكان الأصليين في غواتيمالا، مستبعدون من المشاركة السياسية والفرص الاقتصادية، لأن الدولة لا تعترف بلغتهم في المدارس والمحاكم والهيئات الرسمية الأخرى. لهذا السبب، تكافح مجموعات بهذه الصراوة حتى تحظى لغاتها بالاعتراف، وتستخدم في التعليم والإجراءات السياسية والقانونية.

ليس أي شيء هنا من المثاليات اللاعملية. صحيح أن إدماج سياسات تعددية الثقافات غير سهل دائماً، وقد تتطلب سياسات كهذه صفات مقايضة؛ لكن بلداناً كثيرة تطوّر بنجاح سياسات التعددية الثقافية لمعالجة الاستبعاد الثقافي، وتعزيز الحريات الثقافية.

إن الحرية الثقافية لن تتحقق هكذا بعضاً سحرية، شأنها في ذلك شأن الصحة أو التعليم أو المساواة بين الجنسين؛ ولذا ينبغي أن تكون رعايتها من الاهتمامات الأساسية للحكومات، حتى عندما لا تكون هناك سياسات اضطهاد أو تمييز صريحة.

يجادل بعضهم بأن ضمان الحقوق المدنية والسياسية للأفراد - مثل حريات العبادة والرأي والارتباط - كافٍ لتمكينهم من ممارسة شعائر دينهم والتكلم بلغتهم، ولتخليصهم من التمييز في التوظيف والتعليم وأنواع عديدة أخرى من الاستبعاد. ويقولون إن الاستبعاد الثقافي هو نتيجة جانبية للاستبعاد الاقتصادي والسياسي، وإن الاستبعاد الثقافي سيخفي ذاتياً عندما يسوّى الاستبعادان الآخران.

غير أن ذلك لم يحدث. فثمة بلدان ديمقراطية كثيرة، مثلاً، تؤكد أنها تعامل جميع مواطنيها بمساواة؛ إلا أنها في الوقت ذاته أوطان لأقليات تفتقر إلى تمثيل ملائم في السياسة، وتعرض يومياً للمضايقات والصعوبات في محاولتها الحصول على الخدمات العامة.

يقتضي توسيع الحريات الثقافية سياسات صريحة للتعامل مع مظاهر الجرحان الثقافية. سياسات لتعددية الثقافات. ولتحقيق ذلك، تحتاج الدول إلى الاعتراف بالتباينات الثقافية في دساتيرها وقوانينها ومؤسساتها؛ كما تحتاج إلى صياغة سياسات تضمن ألا تتعرض مصالح مجموعات معينة - أكانت أقليات أم أغليات مهمشة تاريخياً - للتجاهل أو الإهمال من قِبل الأغلبية أو المجموعات المهيمنة. وينبغي للدول أن تفعل ذلك بأساليب لا تتعارض مع

أهداف واستراتيجيات أخرى للتنمية البشرية؛ مثل تعزيز الديمقراطية، وبناء دولة مقتدرة، وتأمين فرص متساوية لجميع المواطنين. وهذا أمر ليس سهلاً، لكن هناك أمثلة كثيرة عن بلدان في جميع أرجاء العالم تبنت مبادرات مبتكرة لإدارة التعددية الثقافية. ويركز هذا التقرير أنظاره بشكل خاص على خمسة مجالات سياسية مركزية: المشاركة السياسية، والدين، والوصول إلى العدالة، واللغة، والاستفادة من الفرص الاجتماعية - الاقتصادية.

سياسات لضمان المشاركة السياسية

ما زالت مجموعات كثيرة، مهمشة تاريخياً، مستبعدة من السلطة السياسية الحقيقية؛ ولذا، فإنها كثيراً ما تشعر بالتفرب عن الدولة. في بعض الحالات، يرجع سبب الاستبعاد إلى فقدان الديمقراطية أو الجرحان من الحقوق السياسية. وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة، فإن نشر الديمقراطية سيكون خطوة أساسية أولى. غير أن الحاجة تدعو إلى أكثر من ذلك، لأنه حتى عندما يتمتع أفراد الأقليات بحقوق سياسية متساوية في نظام ديمقراطي، فقد يكون تمثيلهم متناقصاً باستمرار أو قد يخسرون كل تصويت؛ وبالتالي يعتبرون الحكومة المركزية جسماً غريباً وقمعيًا. ولا عجب في أن تقاوم أقليات كثيرة الحكم الغريب أو القمعي، وتسعى إلى سلطة سياسية أكبر. لهذا السبب، تدعو الحاجة في حالات كثيرة إلى مفهوم «تعددية الثقافات» في ممارسة الديمقراطية.

توفر بضعة نماذج ناشئة للديمقراطية المتعددة الثقافات آليات فعالة للمشاركة في السلطة بين مجموعات متباينة ثقافياً. وهذه الأنواع من ترتيبات المشاركة السياسية ذات أهمية كبرى لضمان حقوق مجموعات ثقافية وأقليات متعددة، ومنع حدوث انتهاكات - عبر تسلط الأغلبية أو هيمنة التخبطة السياسية الحاكمة.

لقد عالجت الإصلاحات الانتخابية مشكلة الانخفاض المزمع لتمثيل المأوريين في نيوزيلندا. ومع تطبيق نظام التمثيل النسبي عوضاً عن أسلوب «الفائز يأخذ كل شيء»، ارتفع تمثيل المأوريين من 3% في عام 1993 إلى 16% في انتخابات عام 2002؛ وهو تمثيل مكافئ لنسبة المأوريين بين السكان. وكانت المقاعد المحجوزة، والحصص المخصصة، حاسمة لضمان أن يكون هناك صوت للقبائل والطبقات من المنيبودين في الهند، وأن تحظى الأقليات العرقية بتمثيل في كرواتيا.

توفر بضعة نماذج ناشئة

لليدموقراطية المتعددة

الثقافات آليات فعالة للمشاركة

في السلطة بين مجموعات

متباينة ثقافياً

أثبتت الترتيبات في السلطة للمشاركة على نطاق واسع أنها بالغة الأهمية لتسوية التوترات

إن الترتيبات الفدرالية أسلوباً هاماً لتحقيق المشاركة في السلطة. ويُطبق كلُّ بلد تقريباً من البلدان الاثني عشر، المتعددة الأعراق وذات الأنظمة الديمقراطية العريقة، ترتيبات من الفدرالية اللامتماثلة لا تحظى في إطارها جميع الوحدات الثانوية في الدولة الفدرالية بالسلطات ذاتها. وتستجيب هذه الصيغة بمرونة أكبر إلى احتياجات مجموعات مختلفة. فمثلاً، تحظى ولايتا صباح وسرواك بوضع خاص في ماليزيا، شأنهما في ذلك شأن الباسك و14 جماعة مستقلة ذاتياً في إسبانيا؛ تتمتع باستقلالية في مجالات معينة كالتعليم واللغة والثقافة. كذلك تتفاوض بعض السكان الأصليين، مثل الإنويت في كندا، للحصول على أقليم ذات حكم ذاتي. والدرس المستفاد من ذلك هو أن مثل هذه الترتيبات للمشاركة في السلطة أثبتت على نطاق واسع أنها بالغة الأهمية لتسوية التوترات في بلدان جابهت تاريخياً حركات انفصالية، كما في إسبانيا. وعندما تُطبق هذه الترتيبات في وقت مبكر بما يكفي، عند تزايد التوترات، فإن في استطاعتها أن تحوّل دون نشوب نزاعات عنيفة.

سياسات لضمان الحرية الدينية

تتعرض أقليات دينية كثيرة لأنواع مختلفة من الاستبعاد، أحياناً بسبب القمع الصريح للحرية الدينية أو التمييز ضد تلك المجموعة - وهي مشكلة منتشرة على نحو خاص في بلدان غير علمانية، حيث تدعم الدولة ديناً مفضلاً.

في حالات أخرى، ربما لا يكون الاستبعاد مباشراً إلى هذا الحد، وكثيراً ما قد يكون غير مقصود؛ كأن لا يعترف تقويم رسمي بالأعياد الدينية لإحدى الأقليات. فالهند تحتفل بخمسة أعياد هندوسية، ولكن أيضاً بأربعة أعياد إسلامية، وعيدين مسيحيين، وعيد بوذي، وعيد جايني، وعيد سيخي؛ اعترافاً منها بتنوع شعبيها. وتحتفل فرنسا بأحد عشر عيداً وطنياً، منها خمسة غير دينية؛ فيما ترتبط الأعياد الدينية الستة الأخرى كلها بأحداث في التقويم المسيحي، رغم أن سبعة بالمئة من السكان مسلمون، وواحد بالمئة يهود. في السياق ذاته، قد تتنافى تعليمات اللباس في المؤسسات العامة مع اللباس الديني لأقلية ما، أو قد تختلف قوانين الدولة المتعلقة بالزواج والميراث عن الشرائع الدينية؛ كما قد تتعارض تنظيمات الأراضي مع تقاليد الدفن لإحدى الأقليات.

يمكن أن تنشأ نزاعات من هذا النوع حتى في دول علمانية ذات مؤسسات ديمقراطية قوية تحمي الحقوق المدنية والسياسية. ونظراً إلى أهمية الدين الفارقة في هويات الناس، فإنه ليس من المستغرب أن

تعبى أقليات دينية طاقاتها في حالات كثيرة للاعتراض على هذا الاستبعاد. ثمة ممارسات دينية يمكن التلاؤم معها دون صعوبة، لكنها كثيراً ما تفرض خيارات صعبة وصفقات مقايضة. ففرنسا تخوض صراعاً داخلياً حول ما إذا كان غطاء الرأس في المدارس الرسمية ينتهك مبادئ علمانية الدولة والقيم الديمقراطية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وهي المبادئ والقيم التي يعمل نظام التعليم الحكومي على نشرها. وثمة تنازع في نيجيريا حول ما إذا كانت الدولة ستؤيد حكماً صادراً عن محكمة شرعية في قضية زنى.

إن المهم من منظور التنمية البشرية هو توسيع الحريات الإنسانية وحقوق الإنسان - والاعتراف بالمساواة. ومن المرجح جداً أن تكون الدول العلمانية والديموقراطية هي التي تحقق هذه الأهداف؛ حيث توفر الدولة حيزاً معقولاً للممارسات الدينية، وحيث تحظى جميع الأديان بالعلاقة ذاتها مع الدولة، وحيث تحمي الدولة حقوق الإنسان.

سياسات من أجل التعددية القانونية

في مجموعات ثقافية متعددة، بذل السكان الأصليون، وأناس ينتمون إلى جماعات ثقافية أخرى، جهوداً حثيثة كي يتم الاعتراف بحق أنظمتهم القانونية التقليدية في الوصول إلى العدالة. ففي غواتيمالا، مثلاً، عانى شعب المايا قروناً من الاضطهاد؛ وصار النظام القضائي للدولة طرفاً في عملية اضطهادهم؛ كما فقدت المجتمعات ثقفتها في نظام حكم القانون، التابع للدولة، لأنه لم يوفر العدالة ولم يكن منغمساً في المجتمع وقيمه.

تعمل بضعة بلدان، مثل غواتيمالا والهند وجنوب أفريقيا، على تطوير مبادرات للتقوية القانوني تشمل الاعتراف بدور معايير العدالة ومؤسساتها الخاصة بالجماعات، بطرق مختلفة. وتقابل مطالب التعددية القانونية بالمعارضة من جانب الذين يخشون أن تقوض هذه التعددية مبدأ النظام القضائي الموحد، أو أن يكون من شأنها تشجيع أعراف تقليدية مناقضة للديموقراطية وحقوق الإنسان. ومن المؤكد أن ثمة نزاعات تحدث بالفعل - مثلاً، تحاول جنوب أفريقيا جاهدة إيجاد حل للتضارب القائم بين إقرار حقوق النساء في الميراث وفقاً لدستور الدولة، وبين حقوقها المحرومة بموجب قانون العرف والعادة. وهناك صفقات مقايضة حقيقية يتمين على المجتمعات مجابهتها، لكن التعددية القضائية لا توجب تبني جميع الممارسات التقليدية ككل لا يتجزأ. فالثقافة تتطور، والحرية الثقافية ليست دفاعاً أعمى عن التقاليد.

والسكان الأصليين في غواتيمالا وكندا. ولهذه الاستبعادات جذور تاريخية قديمة من الغزو والاستعمار، كما أنها انعكاس لهيكليات مترسخة في التراثية الاجتماعية، مثل أنظمة التمييز الطبقي. تحظى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الداعمة للمساواة، بأهمية حاسمة في معالجة هذه الإجحافات. ومن شأن تصحيح التحيز في الإنفاق العام، وتوجيه الخدمات الأساسية نحو الناس ذوي المستويات الصحية والتعليمية الأضعف، أن يساعدا؛ لكنهما ليسا كافيين. فثمة حاجة إلى سياسات متعددة الثقافات تعترف بالاختلافات بين المجموعات، لمعالجة الإجحافات ذات الجذور التاريخية والمترسخة اجتماعياً. مثلاً، لن يكفي مجرد إنفاق مزيد من المال على تعليم أطفال مجموعات السكان الأصليين، لأنهم سيظلون مظلومين إذا كانت جميع المدارس تُعلم باللغة الرسمية فقط؛ ومن شأن التعليم بلغتين أن يساعدا في هذه الحالة. كذلك لا يمكن تسوية دعاوى الأرض - مثل مطالب السكان الأصليين بالأراضي الغنية بالثروات المعدنية، أو الأراضي التي استوطنها المستعمرون البيض في جنوب أفريقيا - من خلال سياسات توسيع الفرص الاجتماعية - الاقتصادية المؤاتية.

يتطلب الأمر سياسات متعددة

الثقافات تعترف بالاختلافات

بين المجموعات لمعالجة

الإجحافات ذات الجذور التاريخية

والمترسخة اجتماعياً

تُظهر التجارب في الهند وماليزيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة أنه يمكن للعمل الإيجابي أن يُخفّض التفاوتات بين المجموعات. ففي ماليزيا، انخفض معدل نسبة الفارق في الدخل بين المتحدرين من أصل صيني والملايوين من 2.3 في عام 1970 إلى 1.7 في عام 1990؛ وفي الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة المحامين السود من 1.2% إلى 5.1% من المجموع، كما ارتفعت نسبة الأطباء السود من 2% إلى 5.6%. وفي الهند، أدت إجراءات الحكومة، المتعلقة بتخصيص وظائف وأماكن في الدراسات العليا، ومقاعد في المجالس التشريعية للطبقات والقبائل من المنبوذين، إلى مساعدة أفراد هذه المجموعات على الخروج من بؤرة الفقر والانضمام إلى الطبقة المتوسطة.

ليست أي من هذه السياسات خلواً من التعقيدات، لكن تجارب بلدان عديدة تُظهر أن الحلول ممكنة. قد يعترض أحد على التعليم بلغتين، ويعتبره غير فعال، لكن السبب في ذلك هو أن هذا النمط من التعليم يحظى بدعم ضئيل جداً لا يؤهله لأن يكون فعالاً. وقد تُثار اعتراضات على برامج العمل الإيجابي، باعتبار أنها تخلق مصادر مستديمة لعدم المساواة أو تصبح مصدراً للتبعية؛ غير أن من الممكن إدارة هذه البرامج بشكل أفضل. هذه طرق للاستجابة إلى مطالب الإدماج الثقافي، لكن علينا أن ندرك أيضاً أن في عالم اليوم كذلك حركات أكثر عدداً تسعى إلى الهيمنة الثقافية وقمع التعددية.

كثيراً ما تكون اللغة أكثر القضايا إثارة للخلاف في الدول المتعددة الثقافات. وقد حاولت بعض البلدان قمع لغات الناس ووصفت استخدامها بأنه عمل تخريبي؛ لكن المصدر الذي غالباً ما يُسبب الاستبعاد على نطاق واسع، حتى في ديمقراطيات مستقرة، هو السياسة الأحادية للغة. فاختيار لغة رسمية - لغة التعليم في المدارس، لغة المناقشات البرلمانية والمشاركة المدنية، لغة التجارة - يُشكل الحواجز والمنافع التي يواجهها الأفراد في الحياة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ففي ملاوي، يفرض الدستور على جميع أعضاء البرلمان أن يتكلموا الإنكليزية ويقرأوها؛ كما أن الإنكليزية والأفريقية ما زالتا لغتي الأمر الواقع المستخدمتين في محاكم جنوب أفريقيا، رغم أن تسع لغات أخرى هي الآن معترف بها رسمياً. لكن الاعتراف بلغة ما، يعني أكثر من مجرد استخدامها؛ لأنه يرمز إلى احترام الناس الذين يتكلمونها، وثقافتهم، وادماجهم الكامل في المجتمع.

تستطيع الدولة أن تكون عمياء إزاء الدين، لكنها لا تستطيع أن تكون صمماً إزاء اللغة. فالمواطنون بحاجة إلى التواصل كي يشعروا بالانتماء، واختيار لغة رسمية يرمز إلى الهوية القومية. لهذا السبب، تقاوم دول كثيرة الاعتراف بلغات متعددة؛ حتى عندما توازُر الحريات المدنية والسياسية.

ثمة بلدان كثيرة تجد طرائق للتوفيق بين الهدفين التوأمين، الوحدة والتعددية؛ من خلال تبني لغتين أو ثلاث، والاعتراف بلغة قومية موحدة، فضلاً عن لغات محلية. ويعني ذلك، في بلدان كثيرة كانت خاضعة للاستعمار، الاعتراف بلغة الإدارة (مثل الإنكليزية أو الفرنسية)، واللغة المحلية الأوسع انتشاراً، واللغة الأم على المستويات المحلية. وشجعت تانزانيا استخدام اللغة السواحلية إلى جانب الإنكليزية في المدارس والدوائر الحكومية. وطبقت الهند على مدى عقود «صيغة اللغات الثلاث»، حيث الأطفال يتعلمون اللغة الرسمية لولايتهم (مثلاً، البنغالية في البنغال الغربية)، كما يتعلمون اللغتين الرسميتين الأخرين للبلاد، وهما الهندية والإنكليزية.

السياسات الاجتماعية - الاقتصادية

كانت الإجحافات الاجتماعية - الاقتصادية؛ ومظاهرها عدم المساواة في الدخل، والتعليم، والأوضاع الصحية؛ العلامة المميزة لمجتمعات كثيرة متعددة الأعراق، ذات مجموعات مهمشة مثل السودان في جنوب أفريقيا

والمحاكمات خارج الإطار القانوني، وسنّ تشريعاتٍ تنتهك الحقوق الأساسية، وحتى استخدام القوة والتعذيب من غير تمييز. وفي كثير من الأحيان، تقع هذه الإجراءات مطالب وإجراءات سياسية مشروعة، فتكون النتيجة ردود فعل أكثر تطرفاً إلى حد كبير. فعندما فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى للانتخابات الجزائرية عام 1991، تدخل العسكريون وحظروا وجودها؛ فكانت النتيجة حرباً أهلية كلفت أكثر من مئة ألف قتيل، وشجعت نشوء مجموعات متعصبة وعنيفة.

في المقابل، نرى أن التوافق الديمقراطي ينجح، وأن السّماح للأحزاب اليمينية المتطرفة بالتنافس في الانتخابات قد يرغمها على تعديل مواقفها أيضاً؛ كما هي حال حزب الحرية في النمسا أو حزب العدالة والتنمية في المغرب. فالتنافس الانتخابي يعرّي الجاذبية الهامشية للمجموعات الأخرى (حزب التقدم في الدانمرك)؛ كما يعطي التوافق الديمقراطي الدّول شرعيةً مقاضاة مرتكبي جرائم الكراهية، وإصلاح مناهج المدارس الدينية (في إندونيسيا وماليزيا)، واختبار مبادرات مجتمعية لتحسين العلاقات (موزمبيق ورواندا).

تعتمد صيانة المجتمع الليبرالي على احترام حكم القانون، والاستماع إلى المطالب السياسية، وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية - حتى حقوق أشرار الناس. ويشكل التعصب تحدياً حقيقياً للحرية الثقافية - لذا، يجب أن تكون وسائل التعامل معهما مشروعة.

يمكن للعولمة أن تهدد الهويات القومية والمحلية، غير أن الحل لا يكمن في التراجع إلى الفكر المحافظ والوطنية الانعزالية - بل في صياغة سياسات متعددة الثقافات لتشجيع التعددية والتنوع.

كان التركيز منصّباً حتى الآن على الكيفية التي ينبغي للدول أن تدير بها التعددية داخل حدودها. لكنّ الدول، في عصر العولمة، تواجه أيضاً تحديات من خارج حدودها؛ في شكل انتقال الأفكار، ورؤوس الأموال، والسلع، والناس، عبر الحدود الدولية.

يُطرح توسيع الحرية الثقافية، في عصر العولمة هذا، تحديات ومعضلات جديدة. فالاتصالات بين الناس، وقيمهم، وأفكارهم، وأنماط حياتهم، أخذت في النمو والتعمق بطرق لا سابق لها. وهذه التعددية الجديدة أمرٌ مثيرٌ لكثير من الناس، بل مصدرٌ تدعيم لمكانتهم؛ لكنّها مدعاة قلق ومصدر عجزٍ لآخرين، إذ يخشى كثيرون أن تعني العولمة خسارة قيمهم وأساليب

إن الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية تهدد الحرية الثقافية، لكنّ محاربتها بإجراءات غير قانونية وغير ديمقراطية لن تجعل المشكلة تختفي. فالتوافق الديمقراطي هو أكثر فعالية في كشف البرامج المتعصبة مثل هذه الحركات، وفي القضاء على جاذبيتها.

يؤمن مُتزعمو الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية بتفوقهم الثقافي، ويحاولون فرض عقائدهم على الآخرين؛ سواءً داخل مجتمعهم أو خارجه. لكنّ مثل هذه الحركات لا تمارس جميعها العنف، فبعضها يضغط على الآخرين بالحملات السياسية، والتهديدات، والمضايقات؛ وفي حالات قصوى، قد يستخدم أساليب عنيفة أيضاً - اعتداءات كرهية، وترحيلات قسرية، وتطهير عرقي، وقتل جماعي. وما يُنذر بالخطر هو أن يطنى التعصب - بوصفه قوة سياسية - على أساليب العمل السياسي في بلدان حول العالم. وتتخذ حركات الهيمنة الثقافية أشكالاً مختلفة، هي: أحزاب سياسية، ومليشيات، ومجموعات عنيفة، وشبكات دولية، وحتى دولة. ومن السّذاجة الاعتقاد بأن المجتمعات الديمقراطية محصنة ضدّ التعصب والكرهية.

غالباً ما تشتمل الأسباب الكامنة لِنشوء حركات الهيمنة الثقافية، على وجود قيادة متلاعبة، وحالة من الفقر وانعدام التكافؤ، وضعف الدول أو عدم فعاليتها، وتدخلات سياسية خارجية، وعلاقات مع الشّتات. ويمكن لهذه العوامل أيضاً أن تكون مصدر وحي للحركات القومية - للمطالبة، مثلاً، بالحكم الذاتي أو الانفصال. لكنّ حركات الاستقلال الذاتي القومية ليست صِنوا لحركات الهيمنة الثقافية؛ ومن أسباب ذلك أنه يمكن لحركات الهيمنة الثقافية، في كثير من الأحيان، أن تنشأ ضمن مجموعة الأغلبية المسيطرة فعلاً على الدولة - مثل أحزاب اليمين المتطرف في بلدان أوروبية كثيرة. بالمقابل، قد تكون حركات كثيرة، داعية إلى الاستقلال الذاتي القومي، ليبرالية إلى حد كبير، فتعترف بأهمية الاتّساع للتنوع في إطار إقليم يتمتع بالحكم الذاتي؛ وتسعى فقط إلى أن تحظى بالاحترام والاعتراف، أسوة بالأمم الأخرى. والأمر الذي يميّز حركات الهيمنة الثقافية هو تشديدها على التفوق الثقافي وتعصّبها، وأن الثّيل من الحرية والتعددية هو هدفها.

السؤال هنا هو عن كيفية التعامل معها. فكثيراً ما حاولت دولٌ مجاهدة هذه الحركات بأساليب قمعية وغير ديمقراطية - مثل منع الأحزاب، والاعتقالات

تعتمد صيانة المجتمع الليبرالي

على احترام حكم القانون،

والاستماع إلى المطالب

السياسية، وحماية الحقوق

الإنسانية الأساسية - حتى

حقوق أشرار الناس

حياتهم - وتهديداً للهوية المحلية والقومية. ثمّة ردُّ فعل متطرفٌ يتمثل في سدِّ الطريق على المؤثرات الأجنبية؛ وهو عملٌ لا يتسم فقط برهاب الأجنبي ومعارضة التغيير، وإنما هورجعيٌّ أيضاً يقلِّص الحريات وقرِّص الاختيار بدل أن يُوسِّعها. ويدعو هذا التقرير إلى أسلوبٍ بديلٍ يحترم التعددية ويشجّعها؛ ويسمح للبلدان في الوقت ذاته بالبقاء مفتوحة أمام التدفقات العالمية من رؤوس أموالٍ وسلعٍ، وأناسٍ؛ وهو ما يتطلب سياساتٍ تمثل هدف الحرية الثقافية. وينبغي لهذه السياسات أن تعترف صراحةً بالاختلاف الثقافي، وأن تحترمه؛ كما يتعين عليها أن تعالج اختلافات التوازن في القوة الاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى ضياع الثقافات والهويات.

يجري تطوير مثل هذه البدائل، ومناقشتها، في ثلاثة مجالات تشب حولها خلافاتٌ حادة:

- سكان أصليون يحتجون على الاستثمارات في قطاعات التعدين، وعلى إساءات استخدام المعارف التقليدية؛ الأمر الذي يهدد سبل عيشهم.
- بلدان تطالب بالأعمال المنتجة الثقافية (وبخاصة أفلام السينما والمنتجات السمعية البصرية) كغيرها من السلع في التجارة الدولية، لأن استيراد المنتجات الثقافية قد يُضعف الصناعات الثقافية الوطنية.
- مهاجرون يطالبون بتقبل نمط حياتهم واحترام ما لديهم من هويات متعددة، سواء في مجتمعهم المحلي أو بلدهم الأصلي؛ لكن مجتمعات محلية تطالب المهاجرين إما بالانصهار وإما بالانصراف، لأنها تخشى أن كيانها الاجتماعية تنقسم وأن قيمها وهويتها القومية تتآكل.

كيف يمكن التناوب مع هذه المطالب؟ كيف يجب أن يُحترم التنوع، وكيف ينبغي التعامل مع الاختلافات؟

السكان الأصليون، وصناعات التعدين، والمعارف التقليدية

من المحتم أن الاستثمارات التي تتجاهل حقوق السكان الأصليين في الأرض وأهميتها الثقافية، فضلاً عن قيمتها كثروة اقتصادية، سوف تستفز معارضة ما؛ وهو ما ينطبق أيضاً على تسجيل براءات لمعارف تقليدية في الظروف ذاتها. في هذا المجال، ثمّة ثلاثة مبادئ حاسمة: الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في المعارف والأرض، والتأكد من أن للسكان الأصليين صوتاً مسموعاً (والسعي إلى نيل موافقتهم المسبقة، بعد إطلاعهم على جميع الحقائق)، وتطوير استراتيجيات للمشاركة في المنافع.

هناك مبادرات، وإن تكن لا تزال محدودة، تتخذها شركات وحكومات قطرية للعمل مع جماعات السكان الأصليين في تطوير استثمارات جديدة. ففي بيرو، تعلمت الحكومة والشركات من دروس المجابهات السابقة؛ وصارت تُشرك السكان المحليين في اتخاذ القرارات الخاصة بمنجم أنميينا للزنك والنحاس منذ عام 2001. وفي بابوا غينيا الجديدة، تأتي الاستثمارات في مشاريع التنمية المجتمعية متزامنة مع أعمال التعدين. وفي أميركا الشمالية وأستراليا، جلبت مشاريع تعاونية بين شركات التعدين والسكان الأصليين منافع مالية، وحافظت في الوقت ذاته على أساليب الحياة التقليدية.

وتتخذ حكومات قطرية كثيرة خطوات للاعتراف بالمعارف التقليدية. فينغلاش تعترف بالحقوق المشتركة للمجتمعات في الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، كما توثق جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية مثل هذه المعارف في مركز مصادر الأدوية التقليدية التابع لها. ووعدت جنوب أفريقيا بأن تقسم مع البشمانيين في منطقة سان عوائد العقاقير المطورة بناءً على معارفهم. وقد عثرت بلدان بالفعال على طرقٍ لحماية معارفها التقليدية، من خلال الأنظمة القائمة لحماية حقوق الملكية الفكرية. ففي كازخستان، تُستخدم تصميماتٍ صناعية لحماية السجاجيد وأغطية الرأس؛ كما تحمي تعريفات جغرافية المشروبات الروحية وأنواع الشاي في فنزويلا وفيتنام؛ وتستخدم حقوق التأليف والعلامات التجارية المسجلة، لحماية الفنون التقليدية في أستراليا وكندا.

يعني الاعتراف بالتنوع أن تدرج مفاهيم حقوق الملكية، والأهمية الثقافية لأنواع المعارف والفنون، ضمن أنظمة عالمية شاملة للحماية؛ ويتطلب ذلك القيام بعمل على الصعيد الدولي. وإذا كانت المعايير الحالية للملكية الفكرية غير قادرة على شمول ما يُعرف عموماً بالمعارف التقليدية أو ملحقاتها ذات الملكية الجماعية، فمن الضروري إعادة النظر في الأنظمة. كذلك ينبغي سحب القروض المقدمة إلى بلدان وشركات لتنفيذ مشاريع تستحوذ على ممتلكاتٍ بغير حق، أو لا تدفع تعويضاتٍ إلى الجماعات المعنية.

السلع الثقافية

هل ينبغي أن تحظى السلع الثقافية بالحماية في التجارة الدولية، من أجل المحافظة على التنوع الثقافي في العالم؟ هل الأفلام والمنتجات السمعية البصرية من السلع الثقافية؟ هناك مبدآن بالغ الأهمية: الاعتراف

يدعو هذا التقرير إلى أسلوب

بديل يحترم التعددية ويشجّعها؛

ويسمح للبلدان في الوقت ذاته

بالبقاء مفتوحة للتدفقات

العالمية من رؤوس أموال،

وسلع، وأناس

على الأفراد أن يتخلصوا من
الهويات المتجمدة إذا كانوا
يريدون الانتماء إلى مجتمعات
تعددية ومناصرة القيم الكونية؛
قيم التسامح والاحترام لحقوق
الإنسان العالمية

بدور المنتجات الثقافية في تعزيز الإبداع والتعددية، والاعتراف بهشاشة وضع الشركات الصغيرة لصناعة الأفلام والمنتجات السمعية البصرية في الأسواق العالمية.

إن للتعددية في السلع الثقافية قيمتها الذاتية، لأنها تزيد خيارات المستهلك وتغني التجربة الثقافية للناس. لكن هذه السلع تتمتع أيضاً باقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق، إذ تُقضى المزاحمة من مصنوعات المنتجين الكبار إلى إخراج مصنوعات المنتجين الصغار من السوق، وبخاصة في البلدان الأفقر.

كيف يمكن تشجيع التنوع؟ لن يفي بالغرض رفع المزيد من الحواجز أمام التجارة، لأنه يقلص مجال الاختيار؛ لكن من شأن دعم الصناعات الثقافية - وليس فرض الرسوم الجمركية - أن يخدم التنوع بشكل أفضل. لقد أجرت الأرجنتين والبرازيل وفرنسا تجارب ناجحة بتقديم معونات دعم واستراحات ضريبية إلى الصناعات الثقافية، من دون وقف تدفق المنتجات الثقافية من الخارج إلى السوق المحلية. وتخصص المجر 6% من عائدات التلغاف لتشجيع إنتاج الأفلام المحلية، فيما تستخدم مصر شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل البنية التحتية لصناعة السينما.

الهجرة

هل ينبغي للمهاجرين أن ينصهروا، أم هل يجب الاعتراف بثقافتهم؟ هناك ثلاثة مبادئ ذات أهمية بالغة، هي: احترام التنوع، والاعتراف بالهويات المتعددة، ومدد أو اصر انتماء مشتركة إلى المجتمع المحلي. فما من بلد أحرز تقدماً بإغلاق حدوده؛ لأن الهجرة الدولية تجلب مهارات وعمالاً وأفكاراً، فضلاً عن أنها تُغني حياة الناس. وكما لا يمكن الدفاع عن التقاليد والممارسات الدينية التي تنتهك حقوق الإنسان، لا يمكن أيضاً للصهر القسري أن يكون حلاً ذا ديمومة.

ليست الهويات مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية. لنفكر في ما يقوله ماليزي في الترويج: «كثيراً ما أسأل كم من الزمن عشت هنا، فأقول: 20 سنة. وغالباً ما تكون الملاحظة التالية هي: أه، أنت نرويجي تقريباً! الافتراض هنا هو أنني أصبحت ماليزياً بنسبة أقل، لأن من المعهود للناس أن يفكروا في الهوية كمسألة مكسب يستتبع خسارة موازية: إذا زادت لديك هوية ما، نقصت هوية أخرى. فالهوية متخيلة بشكل ما، وكأنها لعبة مربعة ذات حجم ثابت».

يُسيطر أسلوبان على سياسات معظم الدول في التعامل مع الهجرة: التفاضلية (حيث يحتفظ

المهاجرون بهوياتهم، لكنهم لا يندمجون في بقية المجتمع)، والانصهار (دون خيار الاحتفاظ بالهوية القديمة). لكن هناك مقاربات جديدة للتعددية الثقافية يجري استحداثها لتعترف بالهويات المتعددة، بما في ذلك تشجيع التسامح وتعزيز التفاهم الثقافي. لكن هذه المقاربات تشمل أيضاً، على وجه الخصوص، الاتساع للعبادات الدينية والأزياء ونواح أخرى من الحياة اليومية؛ فضلاً عن الاعتراف بأن المهاجرين لا صوت ولا أمان لهم في مواجهة الاستغلال، وبأن من الضروري توفير الدعم لتسهيل اندماجهم؛ مثل تعليم اللغة، وخدمات البحث عن أماكن عمل.

تعمل بلدان على توسيع حقوق المشاركة المدنية للمقيمين غير الحاصلين على الجنسية (بلجيكا، السويد)، والآن يقبل أكثر من 30 بلداً الجنسية المزدوجة. كما يُمول مكتب مفوض الاندماج والهجرة في مجلس شيوخ برلين منظمات المهاجرين، وينظم حملات إعلامية، ويقدم استشارات قانونية في 12 لغة، للمساعدة على إيجاد وظائف ومواجهة مشكلة التمييز. إلا أن هذه السياسات تلقى معارضة؛ حيث ثارت خلافات حول التعليم بلغتين في الولايات المتحدة، وحول ارتداء أغطية الرأس في فرنسا. ويخشى البعض من أن هذه السياسات تحدّ بعض أهم القيم الأساسية للمجتمع - مثل الالتزام بتبني الثقافة الأميركية، أو مبادئ العلمانية ومساواة الجنسين في فرنسا.

* * *

إن توسيع الحريات الثقافية هدف هام في التنمية البشرية - هدف يحتاج إلى عناية عاجلة في القرن الواحد والعشرين. فالتاس جميعاً يريدون أن تكون لهم الحرية في أن يكونوا من يريدون؛ وكل الناس يريدون أن يكونوا أحراراً في التعبير عن هويتهم كأفراد في مجموعة لها التزامات وقيم مشتركة - سواء كانت الجنسية أو العرق أو اللغة أو الدين، وسواء كانت الأسرة أو المهنة أو الهواية.

تولد العولمة تفاعلات أخذة في التزايد بين شعوب هذا العالم، الذي يحتاج إلى مزيد من الاحترام للتعددية والتزام أكبر بالوحدة على حد سواء. وعلى الأفراد أن يتخلصوا من الهويات المتجمدة إذا كانوا يريدون الانتماء إلى مجتمعات تعددية، ومناصرة القيم الكونية؛ قيم التسامح والاحترام لحقوق الإنسان العالمية. ويوفر هذا التقرير أساساً لمناقشة كيف تستطيع البلدان أن تعمل على تحقيق ذلك. وإذا كان التاريخ الجدير للقرن الواحد والعشرين لم يعلمنا أي شيء آخر، فقد علمنا أن التهرب من هذه القضايا ليس خياراً.